

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



مشروع أطروحة دكتوراه

مقدم في إطار الترشح لمنح شهادة دكتوراه بجامعة نواكشوط العصرية - موريتانيا -

بعنوان:

الحماية القانونية للمستهلك من مخاطر تلوث المياه

إعداد الطالبة: قحام وسام

السنة الجامعية: 2026/2027

تعد المياه من أهم الموارد الطبيعية التي تقوم عليها حياة الإنسان وسائر الكائنات الحية، إذ تمثل عنصرا أساسيا في التوازن البيولوجي واستمرار الأنظمة البيئية المختلفة حيث تؤكد الدراسات العلمية أن الماء يشكل النسبة الأكبر من التركيب الحيوي للكائنات الحية، فهو يدخل في تكوين النباتات، الحيوانات والإنسان بنسب مرتفعة، الأمر الذي يجعله ضرورة حتمية لاستمرار الحياة وممارسة مختلف الأنشطة الحيوية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد أولى الدين الإسلامي عناية خاصة بالماء باعتباره نعمة إلهية وأساسا لوجود الحياة على الأرض، حيث قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾¹، وهي دلالة واضحة على المكانة المحورية التي يحتلها الماء في استمرار الحياة واستقرار الكون، حيث أنه يمثل أيضا ركنا أساسيا في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها، فهو عنصر لا غنى عنه في الزراعة، الصناعة، إنتاج الطاقة وتحقيق الأمن الغذائي والصحي.

وقد اكتسبت مسألة المحافظة على نوعية المياه وحمايتها من مختلف مصادر التلوث أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية التي عرفها العالم المعاصر، وما ترتب عنها من ضغوط متنامية على الموارد المائية سواء من خلال الاستغلال المفرط أو نتيجة طرح الملوثات الصناعية، الفلاحية والمنزلية في الوسط المائي.

ومن جهة أخرى لم يعد خطر تلوث المياه يقتصر على الإضرار بالنظام البيئي أو استنزاف الموارد الطبيعية فحسب، بل امتد أثره ليشكل تهديدا مباشرا لصحة الإنسان وسلامة المستهلك، باعتباره الحلقة الأخيرة في سلسلة استغلال هذا المورد الحيوي فالمستهلك يعتمد بصورة يومية على المياه سواء للاستهلاك المباشر أو غير المباشر من خلال المنتجات الغذائية والزراعية والصناعية المرتبطة بها الأمر الذي يجعل أي إخلال بمعايير الجودة والسلامة المقررة قانونا سببا محتملا في إلحاق أضرار جسيمة بصحته

¹ سورة الأنبياء، الآية 30.

وسلامته الجسدية، وقد تمتد هذه الأضرار إلى أجيال لاحقة نتيجة التعرض المستمر لبعض الملوثات الكيميائية والبيولوجية.

وقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى ظهور أنماط جديدة من الملوثات لم تكن معروفة من قبل كالمولوثات الدوائية، الملوثات العضوية الثابتة، الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، بقايا المبيدات والأسمدة الكيميائية، وهو ما فرض تحديات قانونية غير مسبقة أمام التشريعات الوطنية والدولية، فهذه المخاطر المستجدة غالبا ما تتسم بالتعقيد وصعوبة الكشف عنها وإثبات العلاقة السببية بينها وبين الأضرار الصحية اللاحقة بالمستهلك الأمر الذي يثير تساؤلات عميقة حول مدى قدرة القواعد القانونية التقليدية على ضمان حماية فعالة للمستهلك في مواجهة هذه الأخطار.

وفي هذا السياق برزت الحاجة إلى تبني مقاربة قانونية حديثة تتجاوز المفهوم التقليدي لحماية المستهلك القائم على جبر الضرر بعد وقوعه، نحو ترسيخ آليات وقائية تستند إلى مبدأ الحيطة والوقاية وإدارة المخاطر البيئية والصحية، بما يسمح بالتدخل المبكر لمنع وقوع الضرر أو الحد من آثاره قبل أن تصل انعكاساته إلى المستهلك، ومن ثم أصبحت حماية المستهلك من مخاطر تلوث المياه إحدى القضايا القانونية المعاصرة التي تتقاطع فيها اعتبارات الصحة العامة، البيئة، التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

❖ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية موضوع الحماية القانونية للمستهلك من مخاطر تلوث المياه من كونه يتناول أحد أكثر القضايا المعاصرة ارتباطا بحياة المستهلك اليومية وأمنه الصحي والبيئي حيث لم تعد إشكالية المياه في العصر الحديث مقتصرة على ندرتها أو سوء توزيعها فحسب، بل أصبحت مرتبطة أساسا بتدهور نوعيتها وتزايد مستويات التلوث التي تمس مباشرة سلامة مستهلكها وحقوقه الأساسية

كما تتجلى أهمية الدراسة في بعدها الحقوقي، إذ يرتبط موضوعها ارتباطا وثيقا بالحق في الصحة والحق في بيئة سليمة والحق في الحصول على مياه آمنة، وهي حقوق معترف بها في المواثيق الدولية والداستاتير الحديثة، بما يجعل حماية المستهلك من

مخاطر تلوث المياه ليست مجرد خيار تشريعي، بل التزاما قانونيا على عاتق الدولة ومؤسساتها.

أما الأهمية العلمية للموضوع في كونه يندرج ضمن الدراسات القانونية البيئية التي تجمع بين عدة فروع قانونية متداخلة، من أهمها قانون حماية المستهلك، قانون المياه القانون البيئي، وكذا قانون الصحة العمومية، إضافة إلى قواعد المسؤولية المدنية والجزائية.

غير أن هذا التداخل يجعل من دراسة الموضوع مدخلا لفهم كيفية تكامل هذه المنظومات القانونية في مواجهة خطر بيئي وصحي مركب، وهو ما يفتح المجال أمام إعادة النظر في مدى نجاعة التقسيمات التقليدية للمواد القانونية أمام تطور المخاطر الحديثة.

ومن جهة أخرى يتناول موضوع الدراسة تحولات جوهرية مست طبعة المياه ذاتها إذ لم تعد مجرد مورد طبيعي بل أصبحت تعامل في العديد من التشريعات كمنتج خاضع لمعايير الجودة والسلامة والاستهلاك، حيث أن هذا التحول يفرض إشكاليات قانونية دقيقة تتعلق بمدى تطبيق قواعد حماية المستهلك على المياه، وحدود التزامات المتدخلين في سلسلة إنتاج وتوزيع هذا المورد، سواء كانوا هيئات عمومية أو مؤسسات اقتصادية أو خاصة.

ومن الناحية العملية، تكتسي الدراسة أهمية بالغة بالنظر إلى تزايد حوادث تلوث المياه وما ينجم عنها من انعكاسات خطيرة على الصحة العامة، مثل الأمراض المرتبطة بالمياه الملوثة، التسممات الغذائية والاضطرابات المزمنة الناتجة عن تراكم بعض المواد الكيميائية والمعادن الثقيلة، فهذه المخاطر لا تمس الفرد فقط بل تمتد آثارها إلى المجتمع والدولة من خلال ارتفاع تكاليف العلاج، تراجع الإنتاجية، وزيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية.

كما تزداد أهمية الموضوع أيضا في ظل التطور التكنولوجي والصناعي الذي أدى إلى ظهور ملوثات جديدة أكثر تعقيدا وخطورة مثل الملوثات الدوائية، المبيدات الكيميائية

والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، التي يصعب كشفها أو معالجتها بالآليات التقليدية، مما يفرض تحديا حقيقيا أمام فعالية التشريعات القائمة ومدى قدرتها على مواكبة هذه التحولات.

وتبرز كذلك الأهمية القانونية للموضوع في كونه يسمح بتقييم مدى فعالية الآليات الوقائية والرقابية التي تعتمد عليها الدولة في مجال حماية المياه، إضافة إلى تحليل نظام المسؤولية المدنية والجزائية المطبق عند وقوع الضرر، ومدى قدرته على تحقيق الردع وجبر الأضرار بشكل فعال.

❖ أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني لمخاطر تلوث المياه وانعكاساتها على المستهلك، وكذا تحديد مختلف الآليات الوقائية والرقابية التي اعتمدها مختلف التشريعات لضمان سلامة المياه الموجهة للاستهلاك، فضلا عن دراسة نظام المسؤولية القانونية المترتب عن الإخلال بواجبات حماية المستهلك من هذه المخاطر، مع تقييم مدى فعالية هذه الآليات واقتراح السبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها.

❖ دوافع اختيار الموضوع:

تكتسي حماية المستهلك من مخاطر تلوث المياه بالنسبة لي شخصا أهمية خاصة كانت الدافع لاختياري لها موضوعا لهذا المشروع، ويرجع ذلك لعدة أسباب عامة تتمثل في أهمية المياه باعتبارها موردا استراتيجيا وحساسا، وكذا تزايد الاهتمام الدولي والوطني بقضايا الأمن المائي والصحي، إضافة إلى الرغبة في الإسهام في إثراء الدراسات القانونية المتخصصة في مجال حماية المستهلك من المخاطر البيئية ذات الطبيعة المركبة.

أما الأسباب الخاصة لتي ساهمت في اختياري لهذا الموضوع تتمثل في ارتباطه الوثيق بمجال تخصصي المهني كمختص في حفظ الصحة، حيث أتاح لي عملي الميداني الاطلاع المباشر على مختلف الإشكالات المتعلقة بجودة المياه وانعكاساتها على صحة المستهلك، سواء من خلال عمليات المراقبة الصحية أو تقييم المخاطر البيولوجية

والكيميائية المرتبطة بمصادر المياه، فقد أبرز هذا الاحتكاك العملي أن تلوث المياه لم يعد مجرد مسألة بيئية أو تقنية فحسب، بل أصبح إشكالا قانونيا وصحيا مركبا يمس بصورة مباشرة حق المستهلك في الحصول على مياه آمنة وسليمة، خاصة في ظل صعوبة كشف الملوثات غير المرئية وتزايد آثارها الصحية الخطيرة.

❖ صعوبات الدراسة:

بالنظر إلى تشعب الموضوع وتداخله مع عدة تخصصات علمية، فقد واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات، لعل أبرزها تشتت الأحكام القانونية المنظمة للمياه بين عدة نصوص تشريعية وتنظيمية، فضلا عن الطابع التقني لبعض المفاهيم المرتبطة بتلوث المياه ومعايير جودتها، الأمر الذي استوجب الاستعانة بمعطيات علمية وفنية لفهم الأبعاد القانونية للإشكال محل الدراسة.

❖ الدراسات السابقة:

بالرغم من أن كلا من موضوع حماية المستهلك وموضوع تلوث المياه، قد تم تناولهما في الكثير من الدراسات من قبل العديد من الباحثين، إلا أن أغلب تلك الدراسات تطرقت للموضوعين بشكل منفصل وكل على حدة، ودون البحث في محاولة الربط بينهما فبالنسبة للدراسات التي خصصت لتلوث المياه فقد اعتنت فقط بالجانب القانوني العام لها من حيث تعريفها وبيان مخاطرها، وكيفية تفاديها والآثار المترتبة عليها، دون التطرق لدورها في التأثير على المستهلك وانعكاسات ذلك على حقوقه وصحته، ومن جانب آخر وبنفس المنظور، بالنسبة للدراسات التي خصصت لموضوع حماية المستهلك، حيث تناولته من باب البحث في الإطار القانوني للعلاقة الاستهلاكية فحسب، بالتركيز على أركانها وشروطها والمركز القانوني للمستهلك فيها، باعتباره الطرف الضعيف الأولى والأجدر بالحماية القانونية، وفق ما كرسه مختلف التشريعات، ويمكننا استحضار أمثلة من هذه الدراسات فيما يلي:

- أطروحة دكتوراه للباحث محمد مالكي، بعنوان الآليات القانونية لحماية المستهلك في القانون المقارن تناول من خلالها القواعد الموضوعية، والإطار المؤسسي كآلية لتفعيل حماية المستهلك في التشريع الجزائري وفي التشريعات المقارنة.
- أطروحة دكتورة للباحث ملعب مريم، الموسومة بالحماية الجزائية للمياه والأوساط المائية من التلوث تطرقت من خلالها إلى تحديد كل من الحماية الموضوعية الجزائية والحماية الإجرائية الجزائية للمياه والأوساط المائية من التلوث.
- أطروحة دكتوراه للباحث باية فتحة، بعنوان الضمانات القانونية لحماية أمن المنتجات الغذائية، بينت من خلالها مختلف الضمانات القانونية لحماية أمن المنتجات الغذائية من أخطار عدم مطابقة الأغذية وأخطار التلوث البيئي.

❖ إشكالية الدراسة:

تأسيسا على ما سبق فإن الإشكالية القانونية التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها تكمن في البحث في العلاقة بين الحماية القانونية المقررة للمستهلك من مخاطر تلوث المياه، ومدى فعالية الآليات التشريعية والمؤسسية في ضمان سلامته الصحية وحماية حقوقه، فما مدى فعالية المنظومة القانونية المعاصرة في توفير حماية متكاملة للمستهلك من مخاطر تلوث المياه؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بمخاطر تلوث المياه، وما هي آثارها على المستهلك؟
- ما هي الأسس القانونية التي تقوم عليها حماية المستهلك من مخاطر تلوث المياه؟
- ما مدى فعالية الآليات الوقائية والرقابية في الحد من تلوث المياه وضمان جودتها؟
- ما دور الهيئات والمؤسسات المختصة في حماية المستهلك من المخاطر المرتبطة بتلوث المياه؟
- ما مدى كفاية قواعد المسؤولية المدنية والجزائية في جبر الأضرار الناجمة عن تلوث المياه وردع المتسببين فيها؟

- ما هي أبرز التحديات القانونية التي تعيق تحقيق حماية فعالة للمستهلك من مخاطر تلوث المياه، وما السبل الكفيلة بتجاوزها؟

❖ المنهج المتبع:

لمعالجة إشكالية الدراسة والإجابة عن مختلف التساؤلات المتفرعة عنها، اقتضت طبيعة الموضوع وتعارض المصالح التي يتضمنها الاعتماد على منهج مركب بين المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة وتحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة والمنهج المقارن للاستفادة من بعض التجارب القانونية المقارنة، فضلا عن المنهج النقدي لتقييم مدى فعالية القواعد القانونية القائمة واقتراح الحلول المناسبة لتطويرها.

❖ خطة الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع ومتطلبات معالجته العلمية، تم تقسيم الدراسة إلى بابين رئيسيين على النحو التالي:

الباب الأول: الحماية الوقائية للمستهلك من مخاطر تلوث المياه.

- الفصل الأول: الأحكام الموضوعية لحماية المستهلك من مخاطر تلوث المياه.
- الفصل الثاني: الأحكام التنظيمية لحماية المستهلك من مخاطر تلوث المياه.

الباب الثاني: الحماية الردعية للمستهلك من مخاطر تلوث المياه،

- الفصل الأول: الحماية المدنية للمستهلك من مخاطر تلوث المياه.
- الفصل الثاني: الحماية الجزائية للمستهلك من مخاطر تلوث المياه.